

## إهداء..

إلى الذين حَلَمُوا بِكُنْفِذِ الْيَةِ تَخْتَصِرُ مُعَانَاةَ شُعُوبِ الْقَرْنِ الْآفْرِيقِي..

obeikandi.com

## شكر وتقدير

أزجيه إلى كل الذين أزروني وساعدوني وأنا بصدد خوض غمار هذه التجربة، منذ أن كان هذا العمل نطفة، وحتى شهقة الوجود من رحم المطبعة..

لقد قدّموا آراءً سديدة، ونصائح قيّمة، وخففوا من معاناتي في البحث والتقصّي والتوثيق.. كان هدفهم أن يصدر هذا الكتاب بأقلّ ممّا يحتمل من النقائص والهفوات، لا سيّما وهم يعلمون بما يجمعنا من علائق فيها تشابه في الرّؤى وتقارب في الأفكار.. إن الكمال الذي وضعته نُصبَ عينيّ هو طموحٌ دونه جهْدُ المُقلّ..

إنني أمل أن أكون قد أصبْتُ بأجر المُجتهد، فلم يكن ديدني في ذلك سوى إنصاف التاريخ، ونُصرة الحقيقة، وتأكيد القيم الإنسانيّة النبيلة..

وأخص بعض الذين طوّقوا عنقي بأفضالهم وجهودهم المباشرة، ولا يسعني إلا أن أقول بأنني فخور بالحرص والتجويد الذي أبداه الصديق جابي فايز غبريال، وهو مشهودٌ له به، إلا أنه فاق تصوّري وأخجَل تواضعي، ممّا كان له أثراً بالغاً في نفسي..

والتحيّة موصولة للأستاذ حلمي شعراوي، على تفضّله بكتابة المُقدّمة، بروح مهنيّة مستمدّة من إلمامه الواسع بالقضايا الأفريقيّة بوجه عام، والقرن الأفريقي بوجه خاص..

وكذلك الأستاذ الفنان حسّان علي أحمد، الذي شرّفني بوضع بصماته المتميّزة على الغلاف.. والأصدقاء فيصل محمّد صالح، وإبراهيم علي إبراهيم فيما بذلوه من جهدٍ ومتابعة.. والرّملاء سيّد إبراهيم، الذي اضطلع بمهمّة المراجعة اللغويّة، وأيمن حسين الذي قام بالإخراج الفني..

فلهم ميني جميعاً ولغيرهم الشكر والتقدير.. فلولاهم لما رأى هذا العمل النور..

obeikandi.com

## لفتة خاصة

فلايسمح لي القارئ الكريم بلفتة خاصة تتجاوز حدَّ  
الشكر والتقدير والعرفان لزوجتي “وداد صديق” التي  
امتدّت مساهمتها بصبرٍ ومثابرةٍ واجتهادٍ.. بدءً من تنظيم  
الأرشيف الخاص بهذا العمل، مروراً بتحمّل عناء طباعة  
المُسوّدة على جهاز الكمبيوتر، وانتهاءً بتقديم ملاحظاتٍ  
هامّةٍ وبعينٍ فاحِصةٍ، كان لها أثرٌ فاعِلٌ في استقامة كثير  
من الأشياء.. فلها مِنِّي ما يعجز لِساني عن قَوْلِه.. وعقلي  
عن تدبيره.. وقلبي عن ذكره..

obeikandi.com

ووقفتُ في أدبٍ وفي فرطِ احتشامٍ  
ومددتُ كفيّ بالسَّلامِ  
لكن كفك في الطريقِ ترددتُ وتعثرتُ  
وامتدَّ في عينيكِ ظلُّ توجُّسِ  
وكانما كفيّ حرامٌ  
وكانما قتلتُ حسيناً  
أو رميتُ بالمنجنيقِ قداسةَ البيتِ الحرامِ  
لكنني لم أنبسن  
وخنقتُ في صدري كلامٌ  
وحبستُ في حلقي ملامٌ  
ومضيتُ مغتاضاً أضمدُ مهجتي  
ألمٌ من فوقِ التُّرابِ كرامتي  
واسبُ يوماً كنتَ تجلسُ أنتَ فيه فُبالتي

obeikandi.com

## تقديم (الطبعة الأولى)

### عن الحوار المسلح

قد لا يصلح هنا استعمال صفة "المسلح" بجوار كلمة "الحوار"، لكن ذلك ما حدث في القرن الأفريقي. وسوف نتوقف النظريات السياسية كثيراً بعد أن تتوفر لها فرصة التأمل فيما حدث ويحدث في هذه المنطقة، لاستخلاص الجديد في الدراسات السياسية على مستوى بلدان الجنوب، أو ما كان يُعرف بـ"العالم الثالث". ذلك أن ما حدث ويحدث في الصومال مثلاً، الشعب المُوحد دينا وعرفاً ووطنية ليصبح أمثلة للمجتمع "المتصارع - غير الدولي" (أقصى وصفات أنثروبولوجيا البدائية "القديمة") يُعتبر شيئاً جديراً بالتوقف بحق لفحص ما تفرضه آليات التطور الاجتماعي الجديد من جهة، والعولمة من جهة أخرى.

أما ما حدث ويحدث بين إثيوبيا وإريتريا، فلا يقل عن ذلك جذباً للنظر والتأمل، حيث وقعت على الأرض الإريترية "أطول حرب تحريرية"، كما وقعت بين إريتريا وإثيوبيا "أكبر حرب قومية" في القارة على نحو ما يصفها لنا الصديق الأستاذ فتحي الضو في هذا الكتاب الممتع والبالغ الأهمية.

معنى ذلك، أن القرن الأفريقي الذي بدا أكثر المناطق تجاهلاً من قبل مصادر التحليل أو الإعلام، هو الذي يدفع إلينا بأخطر الظواهر، بل وأكثرها حدة في مجال الدراسات السياسية، بل والحدث السياسي. ولعل ذلك يشد انتباه القارئ العربي، بل والمسئول العربي قبل غيره، لأننا لا بد أن نبدأ بالقول هنا أن أهمية المنطقة ليست فقط في موقعها من القارة الأفريقية أو موقعها في منطقة الجوار الأفريقي للوطن العربي، ولكن لأنها - منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل - تدخل بدقة في تحليلات الشرق أوسطية التي تحظى بتحركاتٍ مريبة حولها في السنوات الأخيرة.

أقول ذلك، لأن الأستاذ فتحي الضو الذي قدم كل هذه المادة الوفيرة بأسلوبه الأدبي الممتع، وتحقيقاته الصحفية المعمّقة، وثائقه المُشخّصة والمُدقّقة - قد وضعنا أمام نتائج دراسات سبق أن قرأناها دون أن توحى لنا بكل هذه التوقعات، بل أصبغنا أمام استنتاجاتٍ نظرية صاغها من قبل كُتاب ومؤرخون في حدود،

وكانما لم تستطع قوّة الحَدَث في القرن الأفريقي من قبل أن تفرض على الرأي العام العلمي والجماهيري تأملها مثلما يضعه اليوم كتاب “جَوَارُ البُنْدُقِيَّة” بعد حربِ ضروسٍ كالتّي جرت لأكثر من عامين على الساحة الإريترية – الإثيوبية. وبينما ينطلق “الضوّ” من أنه يفتق أستار “أجندة سرّية” ويظل يداورها على مدى أكثر من ثلاثمائة صفحة بمنطق صعوبة أستارها، وإذ به يكشفها في كِلِّ فقرة من فقراته بما لا يحتاج إلا لتأمّل عمّقتها من ناحيةٍ كدافع للحرب، وتأمّل نتائجها من ناحيةٍ أخرى كخطرٍ على المستقبل.

ويستفيد القارئ كثيراً من ظرف كتابة الأستاذ “الضوّ” لهذا العمل عن “الصراع الإثيوبي الإريترى” من موقعه في إريتريا بأكثر ممّا كان في إثيوبيا لظروف عمله بالأساس في أسمراء، وإن كان نشاطه كمراسلٍ لفترةٍ طويلةٍ في المنطقة أتاح له رؤيتها ككل دون تقصير، لكنني أقول أنه كان مفيداً أن يكشف الكثير من مواقفه الإريترية التي تغيب عن بصر وبصيرة العالم الخارجي، وبشكلٍ أكبر عن العالم العربي للأسف، وقد أعفاه تحليله وتنقيبه وراء الحدث من انحيازٍ صارخ تفرضه عادة وفرة التفاصيل في جانبٍ دون آخر، إلا ما يستدعيه موقف المتابع نفسه والذي أترك أمره بين الأستاذ فتحي الضوّ وقارئه.

ويظلّ المفيد في هذا الكتاب، ذلك الإحساس بزخم الوطنية الإريترية التي تأسست من مواجهة الاستعمار الإيطالي والإنجليزي من جهة، والقهر الإثيوبي من جهةٍ أخرى. وقد أسست هذه البنية الوطنية أحزابٍ سياسيّةٍ ليبراليّةٍ ودينيّةٍ دون أن تغرق في الطائفية أو الانقسامية العرقية، وهذه الوحدة الوطنية التي استمرّت في تعبنتها الثورة الإريترية بمراحلها المختلفة منذ الخمسينات ثمّ الستينات وما بعدها، هي التي شهدت أثرها بنفسها في ميدان المناطق المحرّرة أواخر السبعينات من القرن العشرين، كما أقرّتها دراسات أوروبيةٍ وصينية (ديفيد بول مثلاً) لم تعدّ الحديث عن “الوطنيات الأفريقية” قدر حديثها عن الإثنيات.. الخ.

هذه “الوطنية الإريترية” هي التي حملت “ثورة التحرير” بكلّ مشاكلها لثلاثين عاماً من أواخر القرن الماضي، ولعلها وقد سارعت بإقرار “هيكل الدولة” قد فرضت عليها بسهولة البحث عن شرعيّة السلوك الدولي وقانونيّة الخُدود، والقول بالتحكيم وقبول نتائجها، على نحو ما حدث مع اليمن في حنيش، بل وعلى نحو ما انتهت به “الحرب الضروس” مع إثيوبيا نفسها، ولم تبق مجرّد حركة تحرير ذات جيشٍ ثوريٍ يضرب هنا أو هناك، أو يعجز عن الضرب فيعزّض البلاد للانقسام أو التفتت كما حدث في مناطقٍ أخرى، ولكن هاهي الحرب تنتهي، وتبقى “الدولة الإريترية” قابلة للتطوّر الديمقراطي الداخلي والتحرّك الدولي، بما قد يكون بأساليب جديدة غير ما سبق استقراره عقب الاستقلال ومتطلبات الاستقرار الأولى.

أما إثيوبيا، فقد كشفت لنا دراسة “فتحي الضوّ” كثيراً مما استقرّ عنها أيضاً، سواء ما كان كامناً أو ما فضحته الحرب الأخيرة. فأديس أبابا، هي عاصمة

“الدبلوماسية الأفريقية” سواء في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، أو إطار الكادر الدبلوماسي الذكي الذي تتمتع به إثيوبيا بثبات، رغم تغير نُظُمها على مدى رُبْع قرن.. العاصمة، وشعب البلاد، والدبلوماسية كلها تتسم بهدوءٍ مُلفت وصوت خفيض يتفق مع تسمية أديس أبابا بـ “الزهرة”، ولكنها فجأة تبدو في هذه الحرب عالية الصوت، طنانة بالسلاح، تجمع حولها أطراف العالم كقوة إقليمية صاعدة، وليست تلك الدولة الجبلية المحافظة. فما الذي جرى لإثيوبيا مؤخراً؟! يقول الأستاذ فتحي الضو الكثير في كشف المكنون، ولذا ستبدو تُمَلّاتي هنا خاصة بزيارت زيارته ومتابعته لمقرّ منظمة الوحدة الأفريقية، أو جامع مادة عن التاريخ “الإمبراطوري” ثم “الثوري” لهذا البلد الهادي.

فقد ألفتها دولة “الأبوية” الإمبراطورية التوحيدية مهما تعددت قومياتها ولهجاتها.. كتب ذلك عنها متخصصون في تاريخها، مثل ريتشارد جرينفيلد، واغتنت بذلك أعمال مؤتمرات دولية حول إثيوبيا بوجه خاص منذ ١٩٦٨، حتى كان أكبر مؤتمرات الدراسات الوطنية الإثيوبية عام ١٩٩٠، وكلها تدور حول تلك الأبوية التي تآكدت قاعدتها بالأرثوذكسية الإثيوبية، وحتى “بالثورة من أعلى” كما أسمى “فريد هاليدبي” ثورة منجستو. تحدّث الجميع عن نُخبة العسكريين، أو “الثرك الشبان”، كما تحدّثوا عن جماعات المثقفين وذلك منذ أوائل القرن العشرين، وكلهم يتمسكون بوحدة الإمبراطورية ويؤسسون لدولتها الحديثة. وفجأة يتفجّر هذا الكيان عن جماعة “وياني” الجديدة (التيجرينيين) في عراكم التاريخي مع الأمهرا وغيرهم، ويصطدمون أيضاً بامتداداتهم في إريتريا، فنشهد تلك الحرب الضروس نتاجاً حديثاً يتطلع إلى أدوار حديثة، ليس فقط ببناء إثيوبيا جديدة أو قوية، ولكن إثيوبيا الدور الإقليمي الذي يتطلع بُمُنة إلى السودان، ويُسرّة إلى الصومال، وشمالاً إلى إريتريا، فيجد أنه الأقدر على لعب دور قد يكون فاتحه لفترة، دور القوة الإقليمية في القرن الأفريقي. وهاهي أطراف العالم الغربي، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تتطلع إليه وتُغدق عليه، وها هي إسرائيل تراجع مكانتها فيه، وهاهي روسيا لا تبقى من التاريخ السوفيتي إلا تجارة السلاح، تمُدّها وفيرة إلى هذا الكيان الصاعد.

نحن إذن أمام عملية جديدة في القرن الأفريقي، ولذا رأينا هذا الكيان ينطلق بقوة دفع هائلة في اتجاه “دولة مجاورة” وكأنه خرج من شرقة الحدود الأبوية والوطنية الضيقة إلى إطار العالمية، وهو أمر لم نره حتى وهو يدافع عن نفسه ضد “انفصال إريتريا” أيام كانت القضية في هذه الحدود.

فإذا لم يكن هذا هو التوجّه الجديد، فكيف نفسّر هذه الاندفاعية بالموجات البشرية عبر كافة حدودها مع إريتريا، وهذه المحاولة غير محدّدة الهدف نحو اختراق بلد في الطريق إلى أحد موانئها الرئيسية، وهذا الاحتلال لمواقع هامة داخل الدولة المجاورة وبضغط مخيف وكثافة، ثم الانسحاب منها؟! ثم ما هذه المعالجة الصارخة للتعامل على المستوى الإقليمي والدولي؟! ولولا براعة

الدبلوماسية الجزائرية وقوة ضغطها - لارتباطها بكرامة رئاسة الجزائر للمنظمة - ما كان يمكن الاتفاق الذي بدأ مجرد تنازل ترضية للخارج، وليس للوضع القائم الذي يسيطرون فيه على الحدود والمصالح؟!!

هذه التساؤلات جميعاً نُحْفِنُها إجابتها من أن نُصبح أمام قوّة إقليمية طموحة في عصرٍ تتحرّك فيه مراكز العولمة نحو بناء عدّة قُوَى إقليمية في القارة، مثل نيجيريا في غربها، أو جنوب أفريقيا في جنوبها، وكلها تخضع لتساؤلٍ عن ما هو لصالح شعوبها، أو مجرد قوّة إقليمية شريرة لصالح مراكز العولمة الأكثر شراً؟!!

لقد كانت إثيوبيا في الحدود الجغرافية الضيقة تتهم إريتريا بأنها "الدولة الشريفة"، وها قد أصبحنا أمام مخاوف من قوّة إقليمية شريرة، ما لم تستعيد إثيوبيا إطارها الدبلوماسي الهادئ، وخبرتها في التعامل الدقيق مع الصومال والسودان ومصر وجيبوتي، بل ومع إريتريا، بعد إقرار المواثيق "القانونية" والدولية لعلاقتهم. ما لم يحدث ذلك، فإننا سنعود لقراءة كتاب "فتحي الضو" قراءة ثانية وثالثة لنبحث معه عن خفايا الأجندة السرية - التي قد يكون قد أخفاها أسلوبه الأدبي الرقيق لصراعٍ اشتدّ بديلاً للجوار، وعملية هدم عبثية لا طائل من ورائها.

حلي شعراوي

## تمهيد (الطبعة الأولى)

تعتبر الحرب الإثيوبية الإريتريّة “الثانية” هي الأكبر في تاريخ أفريقيا، وقد كانت الحرب “الأولى” عشيةً انتهائها (١٩٦١-١٩٩١) هي الأطول في تاريخ القارة.. فكأنما قدر هذين الشعبين أن يخوضا حروباً تهدف - بأفعال التفضيل - إلى تحقيق أرقام قياسية في التاريخ الإنساني في تلك المنطقة.

لكن الفارق بين الحربين، هو أن “الأولى” كانت تقف وراءها قضية شعبٍ وحقه في تقرير مصيره، ولهذا فهي على الرّغم من تكلفتها الباهظة في الأرواح والموارد، إلا أنها كانت حرباً نبيلة - إن جاز التعبير - من أجل هدفٍ مشروع، أو هي تأكيدٌ لمقولة الجنرال الألماني الشهير كارل فون كلاوزوفينتر: «الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى».. أما “الثانية”، أي الراهنة، فهي على العكس تماماً، إذ يمكن القول إنها حربٌ شريرة بكلِّ المقاييس، الأمر الذي جعل بعض وسائل الإعلام تنبئ وتُضفي عليها شتى الأوصاف ساعة اندلاعها، فهي على حدّ تعبيراتهم الحرب العبيثة.. الحرب الغبيثة.. الحرب غير المبرّرة.. حرب الإبادة.. الحرب المجنونة.. الحرب الغربية.. الحرب الأكثر دموية.. حرب الوجود.. حرب الفقراء.. حرب الجوع.. الحرب غير المنطقية.. وبحسب صحيفة ‘الانترناشيونال هيرالد تريبيون’ الأمريكية بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٩ التي ختمت الأوصاف، فهي «أكثر حروب العالم سُخفاً»..

وقد حاول أحد الدبلوماسيين العاملين في الأمم المتحدة أن يُسبغ عليها معنىً واقعياً عند مناقشتها في مجلس الأمن في أيامها الأولى، فقال: «إنها أشبه بحال أصلعين يتقاتلان من أجل مشط»..

حقيقة الأمر أنه وعند التمعّن في أجدنتها المعلنة والأساسية، وهي النزاع الحدودي، يصل المرء إلى قناعة بأنها لا مبرّر لها إطلاقاً، لكن عند الإبحار في أجدنتها الخفية، نجد أن لها أسباباً وجذوراً تتجاوز حدّ المُعلن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.. “نفسياً” وإقليمياً.. الخ، مع التأكيد أن أهدافها لا ترقى إلى درجةٍ يغامر فيها كلا الطرفين ويضعان مصالحهما في مهبط الرّيح، ولا ترقى لدرجة ينهمر فيها الدم انهمازاً يُجاري ما تفعله الطبيعة في المنطقة نفسها.

لقد كانت قضية الحدود هي "صندوق الباندورة" الذي امتدَّت إليه الأيدي العابثة وفتحته، فخرجت منه - وفق الأسطورة الإغريقية المعروفة - الأرواح الشريرة التي حوّلت النزاع إلى حربٍ دمويةٍ. وقد يظن البعض أن النزاع كان من البساطة بحيث يسهل حلّه - وهو بالفعل كذلك - لكن الذي عقّده هو أن جرثومة فتاكة كانت منذ زمنٍ كامنة في جسد العلاقة الطري، لم تنجح الوسائل التي أتبعَت في استئصالها - لأسباب سيرد ذكرها - حتى أضعفت مناعة العلاقة، بحيث أنه عندما تداعت الأمور بعدنٍ، أضحت المسألة الحدودية هي بمثابة "قميص عثمان" في الفتنة الكبرى.

وقضايا الحدود - كما هو معروف - هي القنابل الموقوتة التي تركها المستعمرون من ورائهم، والقازة الأفريقية تصبُح بعشرات الحالات، بل على مستوى العالم كله. ومن المفارقات، أنه أثناء الشهور الأولى لهذه الحرب، وقّعت بيرو والإكوادور اتفاقاً أنهى نزاعاً حدودياً مُزمناً استمرَّ قرناً كاملاً، ونزع فتيل آخر نقطة فتجّر في دول أمريكا اللاتينية، ففي أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٨، وقع ألبرتو فوجيموري رئيس بيرو، وجميل معوض رئيس الإكوادور الاتفاق في منطقة مرتفعات "كوردييرا ديل كوندور" النائية، والتي خاضت الدولتان آخر حروبهما بسببها العام ١٩٩٥، وتمَّ الاحتفال بحضور عدد من زعماء دول أمريكا الجنوبية وملك أسبانيا وممثلين عن الرئيس بيل كلينتون والبابا يوحنا بولس الثاني، وذلك برعاية البرازيل والأرجنتين وشيلي.

إذاً، فإن أي نزاع حدودي - حتى لو طال وأزم - فلا بُدَّ من تسويته على أسس القانون الدولي، التي لا تُغْمط أي طرفٍ حقه في تأكيد سيادته على رقعة جغرافية يدعى ملكيتها، وطالما أن الأمر كذلك، فإن إهدار الأرواح والموارد في شيء سيؤول في نهاية المطاف إلى تلك النهاية المذكورة، يُعدُّ ضرباً من ضرب العيب بمصائر الشعوب.

لقد رأيتُ البشر في هذه الحرب يموتون بالمجان، ولعلَّ هذا ما حرّضني على فكرة هذا الكتاب.. رأيتُ الناس يموتون "سبلة" كما نقول نحن في السودان، أو كما يحدث في السودان نفسه، والواقع أن ذلك ليس حكراً على منطقة القرن الأفريقي وحدها، فمعظم بقاع أفريقيا تخوض حروباً لا تخضع لأي معايير منطقيّة، (على سبيل المثال هناك نحو ١٩ دولة تشهد نزاعات مسلحة داخلية، أي أكثر من ثلث دول القارة).. وقد قنّض الله لي أن أشهد نموذجاً حياً من نماذج هذا البؤس صيف عام ١٩٩٤ في الصومال، في شارع صغير خلف الفندق الذي كنتُ أقيم فيه، إذ تطوّر نقاشٌ ابتدره شخصان في سبب تافه إلى معركة، ليس دفاعاً عن عقيدة، أو إيماناً بمبدأ، أو حماية لعرض، أو ذوداً عن كرامة، وإنما كان ببساطة حماية قبليّة، تجاوزت قامة الشخصين لتتحوّل إلى حربٍ دامية لأكثر من ثلاثة أيام، تواصل ليلها بنهارها، وكانت حصيلتها في النهاية مئات من القتلى والجرحى.

هكذا رُزأت القارة الأفريقيّة بحروبٍ جافاها المنطق، وغاب عنها العقل، ويصعّب في الوقت نفسه تيريرها، وما جدوى التبرير طالما انه لن يحيي روحاً أزهقت، أو يعمل على التنام جراح خلفتها الحرب!؟

في قولنا أن الحرب الإثيوبية الإريتريّة “الثانية” هي الأكبر في تاريخ القارة الأفريقيّة، استندنا إلى عدة أسباب، منها:

• أولاً: بالنظر إلى وقائع الحرب “الأولى”، كانت هذه حرب مجرّبة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى، وفي إطار هذا التجريب، فقد بدأت بحشدٍ بشري من الطرفين عند اندلاعها بلغ نصف مليون جندي، وظلّ ذلك الحشد يتواصل على مدى العامين الماضيين إلى أن بلغ عدد الجنود المتجابهين وجهاً لوجه ما يناهز المليون في ثلاثة قطاعات، على طول الحدود الممتدّة بين البلدين إلى ما يقارب الألف كيلومتر، وهذا ما لم يحدث في تاريخ أفريقيا مطلقاً، فالحروب التي شهدتها القارة، هي في مجملها نزاعات داخلية، أما تلك التي اندلعت بين دولتين من دولها – مع قتلها – فقد كانت حروباً محدودة من حيث الأعداد البشريّة والإمكانات العسكريّة.

• ثانياً: هي أول “حرب تكنولوجيّة” تشهدها القارة السّمراء، وذلك على حدّ وصف صحيفة “لوفيجارو” الفرنسيّة لها (١٩٩٩/٣/١)، وبتعبير آخر مماثل: «هي أوّل حرب تستخدم فيها تكنولوجيا متطوّرة في أفريقيا»، وذلك على حدّ وصف السيد/محمد سحنون، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدّة لصحيفة “الحياة” (١٩٩٩/٢/١٢)، وهي بهذا الوصف استخدمت فيها كل أنواع الأسلحة برأ وجواً وبحراً، (والأخيرة بطريق غير مباشر). كما أن المثير، رغم الوصفين السابقين، هو أن القتال جري في جبهاتٍ التحم فيها الجيشان بالأيدي والأرجل.. خنقاً ورفساً وتفتيساً – كما سيرد ذكره – وهذا ما جسّد وجه الغرابة في هذه الحرب.

• ثالثاً: بغضّ النظر عن أي خسائر أخرى، كان عدد ضحايا هذه الحرب يزيد عن مائة ألف شخص من الطرفين، وهو رقمٌ تقريبي، ومن المؤكّد أنه يزيد عن ذلك. ولأنه حصيلة ثلاث جولاتٍ من القتال، الذي جرى لأيام معدودات بصورة متقطعة – فهو يفوق ضحايا أي حرب جرت بتلك الصورة في القارة الأفريقيّة. مع العلم أيضاً بأن هذا الرقم يفوق عدد شهداء الثورة الإريتريّة في الحرب الأولى التي استمرّت لثلاثة عقودٍ زمنيّة (كانوا نحو ٦٥ ألفاً)، وما يقاربهم كذلك من شهداء الثورة الإثيوبية في عقدين زمنيين.

• رابعاً: منذ أن قدحت هذه الحرب شرارتها، سجّلت أرقاماً قياسية في المبادرات والوساطات والمناشآت، بدءاً من المنظمات الدولية (الأمم المتحدة ومجلس الأمن)، مروراً بالمنظمات القاريّة والإقليمية (منظمة الوحدة الأفريقيّة، المنظمة الحكوميّة للتنمية “إيقاد”، الاتحاد الأوربي، دول

الاتحاد الكاريبي، منظمة دول الساحل والصحراء)، وانتهاءً بدولٍ ورؤساءٍ عاملين وسابقين وشخصيات دولية عامة.. الخ، جميعهم قاموا بجهودٍ وجولاتٍ تعددت لبعض منهم لأكثر من مرة، ومع كل ذلك لم تلج في الأفق بارقة أمل. وعلى الرغم من أن مقترح الوساطة الأفريقية Frame Work بُذل فيه جهداً أسطورياً من أطراف خارج المنظمة، تكامل دورها حتى وجد تأييداً وإجماعاً من كل الجهات، لكنه لم يستطع أن يزحزح صخرة العناد التي يتمترس خلفها أحد الطرفين قيد أنملة.

• خامساً: تغيرت أجندة الحرب بصورة مذهلة بعد اندلاعها، فظاهرياً ظلَّ طرف يردِّد باستمرار أنها نزاعٌ على الحدود، في حين بات طرف آخر يؤكد أنها “حرب وجود”، ويصبح تحقيق هذا الهدف الأخير ليس مرهوناً بانتهاء حوار البندقية، فما أفصح عنه من مشاعر سالبة كانت مكتوبة، يُوضَّح بجلاء تام استحالة التعايش المستقبلي، على الأقل في ظلِّ وجود النظامين، وهذا ما يؤكده طرف علناً، ويومئ إليه الآخر سراً.. فقد تصممت المدافع، لكن سيعمل كل طرفٍ على تفعيل قدراته الخاصة للقضاء على الآخر بالأسلوب الذي يرتئيه، وذلك ما يعني بروز واقع جديد في إطار الأوضاع الداخليَّة لكلِّ بلدٍ من جهة، وفي العلاقة بين البلدين من جهة أخرى.

• سادساً: هنيهة وامتدَّت شُرور هذه الحرب خارج النطاق الجغرافي للبلدين، وذلك على المستويين السياسي والعسكري، فأصبحت منطقة القرن الأفريقي كلها مهددة بتأثيراتها، ففي الصومال حيث اضمحلت الدولة الوطنيَّة، بدأت مؤشرات “حرب وكالة” والتي يمكن أن تمتد راسياً وأفقياً، والسودان طالته تأثيراتها على مستوى النظام والمعارضة، وما تزال التدايعيات مستمرة في ساحته، وأفسحنا لذلك مساحةً قد لا تروي ظمأ مترقييها، لكن فيها تفاصيل مركزية ربما كانت جديرة بالاهتمام.. أما جيبوتي، فقد جنت ثمارها المرَّة في وقتٍ مبكر، حينما توترت علاقتها بإريتريا وقطعتها دبلوماسياً في أوائل شهور الحرب، ثم عادت مرة أخرى في مارس (آذار) ٢٠٠٠، ولكن في ظلِّ تقاطع المصالح والمبادئ، يصعبُ التكهنُ بقدرتها في الحفاظ على الحياد، حتى وإن رغبت فيه.

أما اليمن فقد ظلَّ طيلة سنوات الأزمة يضع يده على قلبه، وأخرى على خنجره تحسباً ممَّا يخشى عواقبه، باعتبار أن النزاع يقع على مرمي حجر من جغرافيته الحساسة المُطلَّة على أهم ممر مائي استراتيجي، ويشاركه أحد الطرفين ذلك. وقد ظلَّ المسؤولون في صنعاء يُخفِّفون من وطأة هذه التخوفات بالحديث عن الخوف من تدفق اللاجئين الذين لفظتهم الحرب على أراضيهم. أما كينيا، فلم يشفع لها بُعدها نسبياً، فقد وصلها رذاذها على الحدود المشتركة مع الصومال، بعد أن اختلطت هناك الوجوه والمآرب.

بشكل عام، سواء استمرَّ هذا النزاع أو وُضع له حداً، فالمنطقة ستشهد بروز تحالفاتٍ جديدة. وقد أصبح من المؤكَّد تضعُّع أو انحسار مشروع “جيل القادة الجُدُد” الذي كان قد بدأ يتبلور، وبُذلت فيه جهودٌ لربط المنطقتين الحيويتين (القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات العظمى) مع بعضهما البعض.

على غير المؤلف في حروب ونزاعات أخرى في مناطق كثيرة من العالم، فقد انتفى تماماً – بالنسبة لنا على الأقل – وجود أي مؤشِّراتٍ لتدخُّل أصابع أجنبية في هذه الحرب، فهي صناعة محلّية بحتة، وعلى العكس، أبدت الدوائر الخارجيّة رغبة وحاولت جاهدة إطفاء نيرانها. ومع ذلك، فإن مسئولاً دولياً مثل السيد/محمد سحنون لم يتورَّع في طرح الأمر بنظريّة “المؤامرة” المعروفة، بعد أن أعيته السُّبُل في إدراك أسبابها الحقيقيّة، فقد تساءل في حوار له مع صحيفة “الحياة” بتاريخ ١٢/٢/١٩٩٩، بعد أن أشار إلى العلاقات الودية التي كانت تربط بين زعمي البلدين، اللذين كانا معاً ضد نظام مانغستو الديكتاتوري، وإلى دورهما في منظمة الوحدة الأفريقية وحدائتهما في الحكم، فقال: «مَن المُحرِّك وراء اندلاع هذه الحرب غير المنطقية؟! أستغرب، لأنهما فجأة أصبحا أعداء، وهذا يثير القلق لأن سبب التوتر غير واضح، فالسؤال المطروح: مَن وراء هذه المشكلة؟!». وأضاف: «إن غالبية المشاكل في أفريقيا اليوم داخلية، أما وأن دولتين مستقلتين لهما حكومتان حديثتان تشنَّان حرباً بسبب خلاف سطحي ومحدّد، حيث الأراضي التي يتنافسان عليها خالية من الثروات، يُصبح السؤال عن المحرِّك مطروحاً بصراحة».

إزاء تساؤلات السيد/سحنون المُلحّة، ومع احترامنا الأكيد لشخصه، نقول بتواضع شديد، أن الحديث عن أي محرِّكٍ خارجي لهذه الحرب – حتى انتهاء جولتها الثانية – هو نوعٌ من أنواع السفسطة، ودعوة لكسلٍ عقلي لا يود قائله أن يُجهد نفسه في البحث والتقصّي. فهي بمنظور واقعي – عوضاً عن نظرية المؤامرة – يمكن القول بأنها حربُ الأخطاء المشتركة والمتراكمة، وكانت نتيجة حتميةً لكم هائلٍ من الأحداث المُشوِّهة التي كانت تمرُّ تحت سطح العلاقات عبر حقبةٍ تاريخيةٍ مختلفة، ظلت تنخرُّ في حَسَدِ العلاقة، بعضها كان يُعالج بأدواء التسكين، فيتشرنق مجدداً عندما يتهيأ لها المناخ، والبعض الآخر كان يخضع للمراهنة على الجنرال “زمن” بزعم أنه كفيل بمعالجته. وطالما وقعت الواقعة، فالطرفان يتحمَّلان نصيبهما – بنسبٍ متفاوتة – من تلك الأخطاء المتراكمة. وما كان يمكن أن يحدث ذلك لولا أن هذه الحرب في جوهرها هي اختلافٌ في الرُّوى بين عقليتين تديران الأزمة، وما كان يمكن أن يحدث ذلك لولا أنها تعني في بُعدها الآخر تبايناً بين مفهومين في أسبابها وتداعياتها وسُئل حلها. بل يزيد من عمق هذه الأزمة أنها بين طرفين يعرفان بعضهما البعض تماماً، وقد رُضعا المفاهيم الثورية التي أنجزا بها العملية التحرُّرية من ثديين مختلفين، إلا أنهما من صدرٍ واحد.

إلا أن إقدام إثيوبيا على غزو الأراضي الإريتريّة في الجولة “الثالثة” من الحرب، وإزاء الصمت الدولي الذي صاحب هذا الانتهاك، تحدّث أكثر من صوت – همساً – عمّا أسماه السيد/سحنون بـ “المؤامرة”، وهذا ما دفع بنا إلى البحث والتقصّي في فصول هذا الكتاب عن الحقيقة، بمنطق أن لكلّ فعلٍ رد فعل.

لقد أيقظت هذه الحرب الفتنة التي ظنّ كثير من المراقبين أنها نامت في “جبر” البلدين بعد الحرب الضروس الأولى، وكان الأمل أن تكون تلك هي آخر الحروب بين شعبين تجمع بينهما وشائج وصلات حميمة، أكثر ممّا يُفَرِّق بينهما من قضايا عابرة.

استيقظت هذه الفتنة بكل مقوماتها من حقدٍ وكرهيةٍ ورغبة ممزوجة بطعم الدم في فناء الآخر.. ومن المفارقات أن هذه الحُمى اجتاحت حتى الحيوانات، فقد لفت نظري خبر بثته وكالة الأنباء الإثيوبية يوم ١٩٩٩/٤/٢١ في خضمّ المعارك الدائرة بين الطرفين – ربما تزامن دون قصد – ذكرت فيه: «إن قتالاً دمويّاً شرساً استمرّ أسبوعاً في برية غوييلي التابعة لإقليم هررّ بين الأسود والضباع».. وقال كمل بدر من المكتب الزراعي التابع للدولة للوكالة: «لو كان السبب هو الجفاف والظّمأ والجوع، فإن الحيوانات المقترسة كانت هاجمت القرى المجاورة بدل أن تسفك دم بعضها البعض في قتال وحشي».. وأضاف: «ربّما تقالتت الوحوش على ثأر مجهول».. وقد أسفرت المعركة عن مقتل ٦ أسود و ٣٥ ضبعا، كانوا جميعاً – وفقاً لما ذكرته الوكالة – مطروحين على الأرض وسط حلبة الصّراع في منطقة صحراوية تُرب مدينة هررّ القديمة.

قياساً على ذلك، كان متوقّعا – أو بالأحرى كان الأمل – حينما زجّت الطبيعة بحلولها المُجرّبة في إثيوبيا نفسها – قبل بداية الجولة “الثالثة” من الحرب – حيث جرى الحديث عن مجاعة طالت نحو ثمانية ملايين نسمة في إثيوبيا ونصف المليون في إريتريا، علاوة على الحرائق التي التهمت مئات الآلاف من الهكتارات المُخضّرة بالغابات ومزارع البُن (المحصول الاقتصادي الرئيسي في صدرات إثيوبيا)، أن يعمل فعل الطبيعة هذا على هزيمة أفكار البشّر، إلا أن ذلك جاء مترادفاً مع تمعّن الحكومة الإثيوبية في قبول الوثيقة الثالثة “التدابير الفنيّة” Technical Arrangements، والتي تعنى الموافقة عليها توقف حوار البندقية قبل بدء الجولة “الثالثة”، لكن ذلك لم يُحرّك ساكناً، وظلت الأمور تراوح مكانها، بل لم يتورّع الماسكون على زمام السّلطة في أديس أبابا أن يُصرّحوا علناً للمسئول الأمريكي “أنتوني ليك” المكلف بملف الوساطة في جولته الأخيرة للمنطقة في مارس (آذار) ٢٠٠٠، برفضهم ذلك، والرد السلمي هذا هو ما ذكره “ليك” وهو يتأهب لمغادرة العاصمة الإثيوبية، بما يعنى وأداً لمُهمّته، أو الأسلوب أو الآلية التي اتبعتها، ممّا فتح الباب لبداية الجولة الثالثة من القتال في مايو (أيار) ٢٠٠٠. وقبل ذلك، قال كثيرون في هذا الصدد: لماذا لا تعمل الإدارة الأمريكيّة على

ممارسة شيء من الضغوط على الطرف المُتعتت؟! وذلك سؤال جوهري نزعُ  
بأننا اجتهدنا في الإجابة عليه في سياق سردنا لوقائع الأحداث في هذا الكتاب.

تجدد الإشارة إلى رأي قِبل في العُرف المُغلقة، أفادني به طرف موثوق به  
نقلًا عن مصدر في وفد الوساطة الأمريكي، حينما طرح له فعل الطبيعة المُشار  
إليه، قال له إنه أصبح متيقنًا بأن: «المسئولين في أديس أبابا لا يعاؤون كثيرًا بهذا  
الأمر»، وبالطبع ذاك رأي لا يستطيع قوله إلا من كان بالصفة المُشار إليها،  
ولربّما أيضاً إلا في حضرة مصدرنا الموثوق به. والمثير في الأمر، أن هذا  
المصدر نفسه اضطلع بمهمة وساطة غير رسمية في هذا النزاع، كادت أن تأتي  
أكلها، لولا تغير الأوضاع على الأرض، وقد أشرنا لهذا ضمن سطور الكتاب.  
غير أننا استناداً إلى ما أدلى به المصدر الأمريكي، سنرى أيضاً بالتفصيل في  
بعض الفصول كيف تعامل الحُكّام الأثيوبيون - على اختلاف أنماط أنظمتهم - مع  
ديمغرافيا البشر، الذين يبلغ تعدادهم زهاء الستين مليون نسمة، وكيف أن لغة  
المصالح جعلت الإدارة الأمريكية - بالرغم من تعليق المسئول السابق - طرفاً  
يُوجّه بوصلته إلى حيث يطمح!!

إنصافاً للحقيقة والتاريخ، توخينا الحياد قدر استطاعتنا في هذا الكتاب،  
وتجرّدنا في ذكر وتثبيت الوقائع بمتابعة دقيقة، ومثابرة في الاستدلال بالمعلومة  
الموثقة، وإسنادها إلى مصادرها، فإن رأي القارئ - بعد ذلك كله - انحيازاً في  
موقع ما لأحد الطرفين، فلسنا بالمسئولين عن ذلك، بقدر ما أن المسئول هو هذا  
الطرف أو ذاك فيما تفوّه به، ومدى قُدّرته على إقناع الرأي العام بقوة حُجّته  
وعدالة قضيتّه.

ثم عكفنا في الفتوق والرُتوق على وضع تحليلنا الخاص في بعض القضايا،  
برؤية خالصة من أي غرض.. ذكرنا ما رأيناه صواباً ودعمناه، وأشرنا إلى ما  
اعتقدناه خطأ واستهجنناه، اهتداءً بمقولة الإمام الشافعي الشهيرة: «والله ما ناظرتُ  
أحدًا قط فأحببتُ أن يُخطئ، وما كلمتُ أحدًا قط وأنا أبالي أن يُبين الله الحق على  
لساني أو على لسانه».

إن التاريخ مراحل، تشبه المراحل التي يمر بها عُمرُ الإنسان، لا فجوات  
فيها.. مثلما أنه لا فجوات في السياسة أو الإستراتيجية، فالوقائع دائماً ما تكون  
متصلة ومتواصلة ومترابطة مع بعضها البعض، ومسارها النهائي، هو الذي  
يصنع الحدث، سلباً كان أم إيجاباً. ولهذا عندما تراءت لنا فكرة هذا الكتاب وشرعنا  
في تنفيذها، تنازعنا أمران، فإما ذكر الأحداث من حيث الفقرة التي اندلع فيها  
النزاع وتحوّل إلى حرب، أو بالاستناد إلى جذورها، بما يعني الاتكاء قليلاً على  
الماضي بحثاً وتمحيصاً. فرجّحنا الرأي الثاني ودخلنا إلى كهفه، في زيارة جديدة  
للتاريخ، كما يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل، وخصّصنا لذلك الجزء الأوّل من  
الكتاب، بقناعة أن هذه الزيارة ستعين حتماً في قراءة أحداث الحرب الراهنة التي

ضمناها الجزء الثاني من الكتاب، بدءً من نقطة الانطلاق في علاقة الجبهتين بعد أن دانت لهما السُّلطة في كلِّ من أديس أبابا وأسمرا.

بالضرورة فإن تناول أحداث الجزء الأول تعني الوقوف والتأمل في فترة الإمبراطور هيلاسيلاسي، وكيفية وصول خلفه مانغستو هيلاماريام للحكم، ومن ثمَّ تعاملهما مع القضية الإريتريَّة، أما في الساحة الإريتريَّة نفسها، فكانت القراءة - غير المتعجَّلة وغير المتأنية - لملايسات حقبة النضال المسلَّح في الثلاثين عاماً. فهي فترة خصبة، عزَّ تناوُلها بشكلٍ مستفيض حتى الآن، كما أنَّ الدخول إلى دهاليزها أمرٌ صعب، يستلزم الإحاطة بكثير من دقائق الأمور، لا نزعُم البتَّة أننا امتلکنا نواصيها، لكن تقاعس - أو لا مبالاة - الذين هم أدري بشعابها أصبح أمراً مستفزاً، فلا بُدَّ من فضِّ بكارتها كضرورة حتمية، حفاظاً على تاريخ يمكن أن يندثر إذا ما تُرك نهياً لأهواءٍ وأغراضٍ لا علاقة لها بحق الأجيال اللاحقة في معرفة الحقيقة.

إنني على يقين كامل بأن النضال الإريتري لم يكن فرض كفاية قام به البعض وسقط عن الآخرين، فقد ساهم في تحريك عجلته والنهوض به كل الشعب الإريتري، وحملت فصائله العديدة على عاتقها مسؤولية العمل العسكري المُصادم، والسياسي المقارع، والدبلوماسي المرن. ولا يعني تلكؤ البعض وجنوح ممارساتهم نحو أهدافٍ أخرى، هضماً لحقوقهم ومساهماتهم الوطنيَّة في هذا الهدف النبيل، ولا جدال بأن الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا (لاحقاً الجبهة الشعبيَّة للديمقراطية والعدالة) كان لها القدر المُلغى في تلك المهمَّة، وصولاً إلى جني ثمار الاستقلال، مع التأكيد بأن فيها أيضاً من تلكا أو تقاعس أو جنح عن جادَّة الطريق، وإن كانت الجبهة قد هزمت تلك الأفكار والممارسات بألياتها الخاصة.

بناءً على تلك المُعطيات، إن كان هناك ثمة اتفاق حولها، فإننا نقول أن الانطلاق الحقيقي لإريتريا بعد الاستقلال يتطلب شيئاً من الشفافية التي تتواكب مع متطلبات العصر، دون تجريم للماضي أو سوء ظنٍّ بالحاضر، وإنما نظرة عميقة للمستقبل، ولربَّما هذا ما دعانا في تناول أحداث الجزء الثاني إلى إفساح قدرٍ غير قليل لموضوع البناء السِيَّسي والتنظيمي والمؤسسي للدولتين، بما في ذلك وجهة نظرنا في القيادتين، بإخضاع ما يتردَّد ويُقال إلى شيءٍ من الموضوعية، وقادنا ذلك إلى مسألة الدور الإقليمي الذي يرى البعض بأنه كان عاملاً مُهمّاً من أسباب الأزمة.

أما الأزمة في حدِّ ذاتها، فأحداثها متداخلة ومتشابكة، نُذكِّرني إلى حدِّ كبير بما قرأناه مبكراً في رواية الكاتب البريطاني الشهير "إستيفسن" Stevenson المُسمَّاة "جزيرة الكنز" Treasure Island والتي كُنَّ أبطالها يسردون مشاهداتهم، كلٌّ من الزاوية التي رأى منها الحدث، بعد أن تفرقت بهم السُّبُب والتأم شملهم مجدداً، غير أننا في محاولة لتقريب الصورة شبَّهناها بـ "مثلث

برمودا"، إذ كانت هناك ثلاث سُفن تُبحر باتجاه هذا المثلث: أولها، المسار الحدودي، وهو المُعلن وأُسُّ الأزمة، تتبَّعناه بخلفية الحدود الاستعمارية، والأمواج التي تلاطمت حولها قبل أو بعد الاستقلال.. والمسار الثاني، اختصَّ بالمحور الاقتصادي وفي جوفه المنافذ البحرية وما كان يجري على شواطئها.. أما المسار الثالث، فقد كان حول العلاقات السياسية والاجتماعية، حيث ثقت العوامل النفسية التي كانت كامنة في الصدور جانبي السفينة.

بعد المسارات الثلاثة، كانت هناك تداعيات الأزمة التي شملت جوانب كثيرة، منها المحيط الإقليمي، فحاولنا الوقوف دون ما استفاضة في بعض القضايا التي تأثرت بها أو أثرت فيها.

بقدر ما أكدنا حيادنا في هذا الموضوع، إلا أن الأمانة تقتضي أن نشير للقارئ الكريم بأن الفصل الخاص بـ"جبهات القتال" هو أولاً تسجيلٌ لتجربتي الصحفية في مضمار أشهده للمرة الأولى منذ أن عرفتُ القلم، أو عرفني - سيان- فهي مشاهداتي الخاصة أوردتها دونما زيادة أو نقصان، في محاولة لوضع القارئ في المناخ نفسه الذي جرت فيه وقائع هذه الحرب اللثيمة. وثانياً، فهو بحكم تواجدي الجغرافي في أسمر، تسجيلٌ لتلك الوقائع من جانبها الإريتري، ولم تتسنى لي المُغامرة نفسها في الجانب الإثيوبي، وإن كان ذلك بحكم شواهد الواقع أمرٌ مستحيل، فأديس أبابا - حتى نهاية الجولة الثانية - لم توفرَ الفرصة نفسها للصحفيين الذين تقاطروا عليها، وأستشهد في ذلك بزُملاء كانوا هناك، أو هم مرابطون فيها، فمراسل أكبر صحيفة إيطالية 'كوربيرا دالاسيرا' لم تنطلي عليه الخدعة التي حبكتها السلطات الإثيوبية، فقد أشار في تقرير له صدر بتاريخ ١٦/٢/١٩٩٩ ضمن بعثة تفقدت منطقة تسمى "جيراسيلاسي" في جبهة "باديمي"، قال لهم مرافقٌ إثيوبي أنها موقع هام استرده من الإريتريين، فقال المراسل بعد أن استعرض كثيراً من الوقائع والشواهد التي تنفي ذلك: «هذه بلا شك أراضٍ إثيوبية، ويبدو أن ما حدث هو أن الإثيوبيين قد قاموا بإعادة احتلال منطقة هي أصلاً موجودة في أيديهم»!!

ضمن الوفد، كان أيضاً مراسل الـ'بي.بي.سي' BBC ريتشارد لي، فقال: «أخذونا إلى مكان قريب من منطقة تُدعى جيراسيلاسي التي قالوا لنا أنها كانت موقعاً عسكرياً إريترياً هاماً، إلا أنه لا يبدو أن هناك دليلاً على أن معركة قد جرت في هذا المكان، ليس هناك دليلٌ من أي نوع يحمل على الاعتقاد أنك بالقرب من إحدى الجبهات الرئيسية».

بعد أكثر من عامٍ على بدء الحرب، نشرت صحيفة 'الحياة' كذلك تقريراً لمراسلتها في أديس أبابا بتاريخ ٥/٩/١٩٩٩، ابندرته بعبارته: «للمرة الأولى التي تسمح فيها السلطات الإثيوبية لمراسلين بتغطية من الجبهات...»، وعضدها في التاريخ نفسه مراسل صحيفة 'الخليج' الإماراتية، الذي أورد تقريراً تنصده نفس

العبارة المذكورة، علماً بأن الصحيفتين هما العربيَّتان الوحيدتان المُعتمدتان رسمياً في أديس أبابا، والتواريخ المُشار إليها تؤكد أنها لم تُقدِّم على هذه الخطوة منذ بداية الحرب، وحتى عندما فعلت، فإنها جنت حصرماً ضررسته أسنان الصحفيين.

إذا فإن الأسلوب الذي اتبعته أسمرامع الإعلاميين - عرباً وأجانب - كان له أثرٌ في شرح قضيتها للرأي العام، مع أنها في بعض الأوقات عادت إلى سيرتها الأولى، ولم تمض في هذا الطريق إلى نهاياته المنطقية.

عند بداية الجولة الثالثة، وإثر تقدُّم أديس أبابا عسكرياً وغزوها للأراضي الإريتريَّة، قامت بتغيير نهجها السابق في تعاملها مع الأجهزة الإعلامية، ويبدو أن ذلك كان أمراً حتمياً بعد أن جرت مياه كثيرة من تحت الجسر، فأصبح كأنما الانفتاح الإعلامي مرهونٌ بالغلبة العسكرية.

بما أن الشيء بالشيء يُذكر، لم تكن وسائل الإعلام الرسمية في كِلا البلدين أمينة في عكس التوتر حينما بدأ يسري في جسد العلاقة، وهذا يعود بالدرجة الأساسية إلى نهج النظامين في التعامل مع قضايا الدولة، وبالأخص الإعلامية منها، حيث أن المحظور دائماً على الرأي العام أكثر من المنشور، وذلك من مخلفات حقبة النضال المُسلح التي كانت تفرض قيوداً صعبة على المعلومات وتدقُّقها، ولم يتم التخلص من ذلك الإرث، على الرغم من تناقُضه مع الطفرة الإعلامية التي جعلت من العالم قرية كونية بحق Global Village، حيث أصبح التعقيم أمراً عصياً لمن يريد أن يمارسه في ظلِّ هذه "العولمة الإعلامية" Media Globalization، ولهذا تسربت أخبار الأزمة في مُبتدأها إلى الخارج، وعاشها المواطنون في الداخل قلقاً وتوتراً دون أن تجرؤ وسائل إعلامهم على إطفاء نيران أي منهما. ويحضرني في هذا المقام تعليق اقتبسته دورية "اللاجئون" لمواطن إريتري في عددها رقم ١١٥، المجلد ٢، والصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشنون اللاجئين، وهو يصف الحرب المُبهمة التي تدور بين بلاده وإثيوبيا، حيث قال: «يمكنني فتح المذيع الخاص بي وأعرف ما الذي يحدث في أي مكان من العالم، ولكنني لا أعرف شيئاً عما يحدث على بعد ١٠ أميال».

إن إريتريا في حاجة إلى إعادة النظر في العملية الإعلامية برُمُتها، وهي تتأهب - بعد حوار البنديَّة وانتهاء الفترة الانتقالية - إلى ممارسة الديمقراطية التعددية، وفق ما أكدته دستورها المجاز في مايو (أيار) ١٩٩٧. أما إثيوبيا في ظلِّ نظامها الحالي، "غير مُحدَّد المعالم"، فإن أنصاف الحول لن تُجدي فتيلاً، فما تظنه انفتاحاً، هو في واقع الأمر مظهرٌ غير واقعي من مظاهر الازدواجية، وقد وضعها ذلك في دائرة الضوء بالنسبة لكثير من المنظمات المهتمة بالممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال، فإن بعض المنظمات المعنية بتتبُّع أحوال الصحفيين تضغها في مصاف الدول التي تشهد أعلى معدَّل اعتقالات في هذا الوسط، وتقع كل منابر الحريات العامة تحت قبضة الحزب الحاكم، فقد

ذكر تقرير صدر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العام ١٩٩٦، أن هنالك نحو عشرة آلاف معتقل في السجون لأسبابٍ سياسية، أو بدوى تتعلق بالأمن القومي، وأوردت بعض المنظمات في السنوات اللاحقة أضعاف هذا العدد. أما في إريتريا، فتوجد بعض التجاوزات في نفس المضمار، لكنها قطعاً لا ترقى لمستوى تلك الأرقام المهولة.

من جهة ثانية، في إطار الاهتمام الإعلامي، وعلى الرغم من التغطية الإعلامية العربية والأجنبية لهذه الحرب وهي في أوجها، إلا أن انحسار هذا الاهتمام بدخول أحداثٍ أخرى أقل أهمية كان مُربكاً ومستفزاً للذين يُعاشون الأحداث عن قُرب، ففي خِصَم استعار الحرب، انصرفت التغطية الإعلامية إلى إبراز الاهتمام بمونديال كأس العالم، ولمدة شهر كامل في فرنسا (٦/١٠ حتى ١٢/٧/١٩٩٨)، ثم جاءت أحداث أخرى سيطرت فيها حرب البلقان في كوسوفو على الأخبار، وذلك على الرغم من أن عدد ضحاياها لم يزد عن ٤٢٦ شخصاً في ظلِّ كُلِّ الآلة العسكرية التي استُخدمت فيها من قِبَلِ دُول حلف الأطلسي، وكذلك قضية القيادي الكردي عبدالله أوجلان، وتيمور الشرقية.

ليس في الأمر تقليلٌ من شأن الأولى لمُحبيها، ولا في الأمر عنصرية في الثانية، فالحرب هي الحرب.. كذلك فالشأن الثالث هو قضية إنسانية ووطنية، والأمر الرابع هو مسألة مصيرية، علاوة على أن وسائل الإعلام تركض وراء الخبر الطازج - موتاً أو حياة - لكن لا بُدَّ من التأكيد على أن مشاعر ما تنتاب المرء، خاصة عندما يكون في موقع الحدث، وكان ذلك هو حالي، إضافة إلى أن إشارتنا لهذا الأمر هي من باب الانتباه للفوارق الحضارية بين عوالم قسّمتها المصالح في المقام الأول، ثم المواكبة في المقام الثاني.

تبقى المسألة الثانية بعد القضية الإعلامية وهي الجبهة الدبلوماسية، فالعالم الذي ننتمي إليه لم تترسخ في ذهنيتِه ثقافة السلام بعد، ولا آلياته المتمثلة في الحوار الهادف والنقد البناء واحترام الآخر في فكره وتوجهاته ومعتقداته، بل حتى في أحلامه وطموحاته، وإن كان ذلك من صميم الموضوع، إلا أننا في هذه الجبهة سنكتفي بما أوردناه في صفحات هذا الكتاب.. فعلى سبيل المثال كانت الانتقادات الحادة التي وجهها الرئيس الإريتري أسياس أفورقي للقمّة الأفريقية التي انعقدت في القاهرة - يونيو (حزيران) ١٩٩٣ - والتي خاطبها للمرة الأولى بعد تسلّمه مهام الرئاسة، أثر فيما بعد في أداء جهاز المنظمة حيال الأزمة، وكأنما أصبح الثأر هو من شيمة أجهزة مفترض فيها المثالية في معالجة قضايا الدول، ثم جاء التعامل "الحازم" للدولة الإريترية مع منظمات الأمم المتحدة، لكن تلك ابتلعت الطعم ثم عملت بعدئذ بطرقها الخاصة على التأثير في طموحات القيادة الإريترية، وكذا الموقف من الجامعة العربية.

أخيراً - وهذا ما برز أثناء الأزمة على الأقل - فإن الانتقادات والانتهاكات التي وجَّهتها القيادة الإريترية للإدارة الأمريكية قد فرضت نفسها بوقفة ضرورية لاستخلاص ما قد يُعين على تفسير بعض مِمَّا اعتور الجبهة الدبلوماسية من بُنُور وتَشوّهات، كان لها أثرٌ في تداعيات الأزمة.

أما في إثيوبيا، ففي أثناء الأزمة برزت أصوات قياديّة تعاملت باستخفافٍ شديد مع صانعي القرار، سواءً مع الدولة التي تعمل لترتيب النظام العالمي الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية) أو مع المنظمة الأممية (منظمة الأمم المتحدة)، ودوننا في صفحات هذا الكتاب تعقيب مندوب إثيوبيا في مجلس الأمن على قرار فرض حظر استيراد الأسلحة على البلدين، وكذا حديث السيد مليس زيناوي رئيس الوزراء وسيوم ميسفن وزير الخارجية للوزير الأمريكي المقيم في أديس أبابا "ديفيد شين".

لعلّ أكثر الأمثلة تجسيدا لهذا الاستخفاف هو ما أدلى به الرئيس الإثيوبي نجاسو جيدادا ونشرته صحيفة "الشرق الأوسط" بتاريخ ١٢/١٠/١٩٩٩ في تقرير مترجم عن "الإنترناشونال هيرالد تريبيون"، التي سألته عن رأيه في قرار أصدره مجلس الأمن، فقالت الصحيفة: «استلّ الرئيس من جيب سترته ورقة مطعّجة لا تحمل عنواناً أو توقيعاً، وقال: هذا هو ردنا على مجلس الأمن الدولي، وسنسلمه لهم غداً.. سنرفض اتفاقية وقف إطلاق النار التي توصّلت إليها الأمم المتحدة، ولن نسمح بوجود أي قوَّاتٍ أجنبية على أراضي بلدنا، وإن أطلقت على نفسها اسم قوَّات حفظ السلام الدولية».

إن الاستهانة بمراكز صناعة القرار في العالم قادتنا في هذا الكتاب إلى إلقاء الضوء على الدور الأمريكي في هذه الأزمة، فقد وجدت إدارته نفسها في مأزق تاريخي في التعامل مع البلدين، إذ كانت المعادلة قاسية والمفاضلة أقسى، فهي وفق ما ذكرنا كانت أشبه بلاعب السيرك، الذي كان يفترض أن يقطع المسافة بين نقطتين بصبر وحنكة شديدة، وهو يسير على حبل رفيع، لكن مع ذلك، تارجح هذا اللاعب في بعض المواقع حتى كاد أن يسقط، الأمر الذي دعاه إلى احتمال حجارة من سجل ألقبت على ظهره بصورة موجهة.

لم يكن الرضوخ الأمريكي رضوخاً رضائياً، ولعلّ سبب تارّجحه يعود إلى عدم إدراك القائمين بدور الوساطة لما يمكن تسميته بـ"ثقافة المنطقة"، فزجوا بأنفسهم ابتداءً في هذه الأزمة بصورة اعتباطية لم تتحصّن بشيء مما ذكرنا، الأمر الذي أدى إلى تعثر جهودهم وتعقيد المشكلة بدلاً عن إيجاد الحلول لها. وقد تمّ توافي بعض من ذلك عندما تجددت المساعي بأطرٍ جديدة حاولت مراعاة الفرضية التي أشرنا إليها، لكنه جهدٌ جاء بعد أن أوغرت الصدور، وتفتقت الجروح، واحتلّ الشك موقعاً فسيحاً بين الصلب والترائب.

كثير من المراقبين لشئون المنطقة يعللون أسباب قصور الدور الأمريكي في البداية إلى عنصر المفاجأة، الذي باغت إدارته جزأً هذا النزاع، الذي تحوّل بين غمضة عين وانتباهتها إلى حرب ضارية. ذلك أن هذه الإدارة وهي تتلمّس خطاها فيما يُسمّى بـ"النظام العالمي الجديد"، قد وضعت آمالاً كبيرة على قيادتي البلدين في مشروع الشراكة مع القارة الأفريقيّة، والتي بدأت تتحرّك في اتجاهه بخطوات حاولنا رصد أهمها في هذا الكتاب.

غير أن ما تطمح إليه الإدارة الأمريكيّة وبعض شركائها شيء، والواقع الأفريقي نفسه شيء آخر. ففي كلمة ألقاها الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني في "منتدى التجارة والاستثمار" الذي أقيم في العاصمة الإثيوبيّة أديس أبابا منتصف مارس (أذار) ١٩٩٨، حاول تشخيص هذا الواقع بدعابة مضحكة ومبكية معاً، إذ قسّم الزعماء الأفارقة إلى ثلاثة أقسام، فقال: «أولاً، هناك زعماء يُسمّون بـ"المحافظين"، والحقيقة أنه لا شيء عندهم يحافظون عليه، فكل ما يفعلونه كراسماليين هو أنهم يستوردون البضائع الاستهلاكية ويصدرون المواد الخام.. والصنف الثاني يُسمّون بـ"الراديكاليين"، وراдикаليّة هؤلاء لا همّ لها إلا سبّ الغربيين، يعادون كل شيء أجنبي، فلا يفرّقون بين الاستقلال السياسي والتحوّل الاقتصادي.. أما الصنف الثالث من الزعماء الأفارقة فهم الفاسدون والجهلة، الذين يتسبّبون بجهلهم وفسادهم في انهيار الدولة بعد أن يُصيبوها بالشلل التام، فلا تقدّم خدمات أمنيّة أو اجتماعيّة، بل سوق سوداء ضخمة، مع تضخم من ثلاث خانات رقميّة».

ولم ينس الرئيس الأوغندي أن يختتم حديثه للحضور بقوله: «لعلكم تفكّرون الآن: أين يكون موقع محدثكم بين هؤلاء؟!».

ربّما أن الصورة ليست بتلك القتامة، ولكنها في نفس الوقت ليست وريّة كما يرى بعض الحالمين، فإذا ما كان عدم الاستقرار السياسي هو أحد بلايا ورزايا القارة الأفريقيّة، فالواقع يؤكد أنه منذ حدوث الثورة المصريّة عام ١٩٥٢، حدثت نحو ٨١ حالة إسقاط حكومات، إما بوسائل العنف أو بوسائل غير دستوريّة، وشمل ذلك نحو ٣٤ دولة، وخلال الفترة ذاتها وقعت عدة حروب في أرجاء القارة، أوقعت ملايين القتلى وأحلت الدمار والخراب على نطاق واسع، وفي الوقت الراهن كما ذكرنا تشكو نحو ١٩ دولة من ظاهرة المعارضات المسلحة والنزاعات الداخلية، أي أكثر من ثلث دول القارة البالغ تعدادها ٥٣ دولة.

لكن مع ذلك فمنذ بداية حقبة التسعينات، شهدت ما تناهز الثلاثين دولة انتخابات ذات سمة تعدديّة، كما أن دولاً أخرى تقف عند مراحل الانتقال إلى الديمقراطية. ولعلّ القرار الذي اتخذته القمّة الأفريقيّة التي عُقدت في الجزائر في يوليو (تموز) ١٩٩٩، والقاضي بعدم الاعتراف بأي نظام يأتي إلى السُلطة بانقلاب عسكري، يكون رادعاً للبعض ويوحد هذا الباب نهائياً.

عندما اخترت منطقة القرن الأفريقي في العام ١٩٩٣، ووضعت عصا الترحال في العاصمة الإريترية أسمرأ، لتكون منطقي في عملي المهني الصحافي، كان ذلك يقيناً مني بالأهمية الكبيرة لهذه المنطقة، وحاولت ما استطعت أن أساهم في تغطية فجوة إعلامية ظلت تلازم المنطقة، وبصورة خاصة جرفنتي الرغبة الصادقة في معايشة التحولين الدراماتيكيين اللذين حدثا في إثيوبيا وإريتريا، والسودان الذي ضاق ببنيه رغم اتساعه الجغرافي، وفي هذا الإطار منيت نفسي - مثل كثيرين من أبناء هذه المنطقة - بصيغة كونفدرالية تجمع هذه الدول مستقبلاً، بعد زوال المنغصات الطارئة، وذلك باعتبارات الجغرافيا، وقواسم التاريخ المشترك، والروابط الاجتماعية والثقافية، وتكامل الموارد الاقتصادية والبشرية.. وفي غمرة هذا الحلم، أشهد أنه حينما اندلعت الحرب الإثيوبية الإريترية قد ضاق صدري، وكادت روحي أن تخرج إلى بارئها ألماً من الذي جرى.

إن منظمة الوحدة الأفريقية أضحت كياناً هلامياً وبيروقراطياً، "كالميت.. لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى" منذ ما يقارب الأربعة عقود زمنية، وقد أثبتت عجزها في كثير من المشاكل التي تمر بها القارة الأفريقية، وبالأخص المشكلة الراهنة بين إثيوبيا وإريتريا، والتي لم يكن لها من فضل الإسهام فيما هو مطروح لآلية السلام سوى أجر المناولة.

إن ثمة فناعة ثابتة لدى الكثيرين في أن التكتلات الإقليمية هي السبيل للخروج من هذا النفق المظلم، مع التسليم بأن ما تأسس حديثاً اقتبس شيئاً من أمراض المنظمة، مثل الهيئة الحكومية للتنمية "إقباد"، وكان الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني قد دعا في يوليو (تموز) ١٩٩٨ في ورقة قدمها لمؤتمر الحزب الحاكم في بلاده، إلى شيء مماثل لا يخلو من جدل، لكن مع ذلك فهو جدير بالمناقشة - دون أدنى حساسية - فقد دعا إلى إقامة دولة اتحادية تضم دول شرق ووسط أفريقيا من الأقاليم "النيلية" و"السودانية" و"البانتو"، وفي مرحلتها الأولى تضم أوغندا وكينيا وتنزانيا وزواندا وبوروندي، باعتبار أن سكان هذه الدولة الجديدة سيكون نحو ٩٢ مليوناً، في مساحة قدرها ١,٨٣ مليون كيلومتر مربع.. وقال موسيفيني في ورقته إن الدولة الاتحادية ستكون مسنولة عن الدفاع والعلاقات الخارجية والأسواق المشتركة والخدمات والأبحاث العلمية، في حين تتولى الولايات (الدول) مسئولية الأمن الداخلي والطرق والحياة البرية وخدمات التعليم والصحة والعدل والمناجم والزراعة. وبالنظر لهذا الطرح، فإن التكتلات الإقليمية قد تعمل على إزالة كثير من التناقضات السياسية، وتذويب بعض المشاكل الاجتماعية، وتخلق اقتصاديات مينة تتكامل فيها الموارد المختلفة.

متى تضع الحروب أوزارها في القارة الأفريقية؟! إن الحرب الإثيوبية الإريترية الراهنة تمثل الفجوة في أوضح معانيها، وقناعتنا في النهاية أنه لا بد أن يجلس الطرفان وجهاً لوجه على طاولة المفاوضات، حتى وإن طال الزمن.

فليس هناك نصرٌ مُطلق، لأن النصر قد يفرز بعدئذٍ واقعه الذي يمكن أن ينقلب إلى النقيض.. مثلما أنه ليست هناك هزيمة مطلقة، لأن الهزيمة قد تلد أشياء يمكن أن تنقلب إلى النقيض أيضاً، فالمنتصر الأوحده في نهاية المطاف هو الحقيقة.. والتي هي دافعنا ومُحرِّضنا في “حوار البندقية” هذا، حفاظاً على حق الأجيال في معرفة واقعها بكل إخفاقاته وإشراقاته، ونستميح القارئ عذراً في أي نواقص أو أخطاء أو هفوات، فقد حاولنا تفادي هذا ما أمكننا ذلك.

ثمة شيء هام ينبغي أن يعرفه القارئ، وهو أن هذا الكتاب كان قيد النشر قبل بدء الجولة الثالثة، لكن حين داهمتنا وقائعها بسيناريوهاتها المثيرة والغريبة في مايو (أيار) ٢٠٠٠، كدنا أن نعيد النظر في كل ما كتبنا، إلا أن تسلسل الأحداث وفقاً لتاريخها الزمني جنبنا ذلك العناء، فلم نغيّر شيئاً ممّا كتبنا، واكتفينا بإضافة الفصل الأخير كغطية لذلك السيناريو.. عليه يُرجى عند المتابعة وضع ذلك في الحسبان.

صفوة القول في رحاب هذه الألفيّة الجديدة، أن يحتلّ حوار العقل والمنطق مكانه، عوضاً عن حوار البندقية..

السلام على شعوب المنطقة قاطبة، وفيهم من رزح تحت جحيم الحروب من المهد إلى اللحد، وبالفعل لو كانت الشعوب تُجزى بقدر تضحياتها، لكوفئ شعبا هذين البلدين الفردوس جزاءً على ما عانوه في حياتهم.

فتحي

أغسطس (أب) ٢٠٠٠

obeikandi.com

## مقدمة الطبعة الثانية

بين يدك -عزيزي القارئ- الطبعة الثانية لهذا الكتاب، الذي وثّق لحرب "تحاورت" بناديقها على مدى عامين، حصّدت فيهما ما حصّدت من الأرواح، وأهدرت ما أهدرت من الإمكانيات الشحيحة أصلاً. وفوق كلّ ذلك، تركت ذاك الجرح الغائر في النفوس للزّمن، لعلّه يُعْري بالتناسي، على حدّ قول الشاعر الجاهلي.

لعلّ القارئ يلاحظ أن الطبعة الثانية هذه جاءت بعد ما يقارب عقْدٍ ونصف منذ توقف "حوار البندقية"، والذي توقفت بعده أي مساعٍ سياسية أو دبلوماسية بهدف إعادة العلاقات إلى طبيعتها، إن لم يكن إلى سابق عهدها، ممّا حدا بالمراقبين إلى التكهّن بعودتها مرّة أخرى طيلة فترة هذا التوقف. ذلك بحسب أن السلام بين البلدين ظلّ سلاماً هشاً يُنذر بعواقب وخيمة، ويمكن أن ينهار بنفس الصورة الدراماتيكية التي اندلعت بها الحرب في مُبتدأها، وفق ما بيّنا وشرحنا في هذا الكتاب.

بالطبع لا يخفى على أي متابع لشئون منطقة القرن الأفريقي بصورة عامة وشئون البلدين بصورة خاصة، أن إريتريا كانت الطرف الذي دفع ضريبة قاسية في ظلّ هذا السلام الهشّ، وذلك نظراً لإمكانياتها الضعيفة أصلاً، وبالذات الإمكانيات الاقتصادية. ولهذا لم يكن غريباً أن يُعاني مواطنوها معاناة دفعت بالكثيرين من شبابها وشبابها إلى عبور الحدود، في رحلات متاهة أخرى "دياسبورا"، والتشتّت في المنافي القريبة جغرافياً والبعيدة كذلك، وهي صورة تدعو للأسى والحُزن والألم.

ليست إثيوبيا بأفضل حالٍ في هذا المضمّار، وإن بدّت عليها ملامح تعافي في اقتصادياتها وفق ما أشارت وأكدت كثير من الدوائر التي ترصد هذا الشأن.

بيدّ أن البلدين ضرّياً رقماً قياسياً في إهدار حقوق الإنسان، وانعدام الحريّات والديمقراطية والشفافية. وبالطبع تظلّ أي جهودٍ إصلاحية مجرّد حرث في البحر إن لم تتصل بهذه القيم التي تعولمت، وأصبحت محكاً في قبول أي دولة ضمن منظومة المجتمع الدولي.

من الملاحظات الأساسية في حقبة ما بعد توقف حوار البندقية، غياب أحد طرفيها، وهو رئيس الوزراء الإثيوبي "مليس زيناوي"، الذي رحّل إلى الدار الآخرة

في العام ٢٠١٢ بعد معاناة طويلة وخفية مع مرض السرطان، انتقلت فيها صلاحياته إلى رفيقه الوفي "هايلي مريام ديسالين" بطريقة سلسة، لم تخضع لحروب الرفاق التقليدية المعروفة في هذا الأمر. ونحن حينما نشير إليه - أي مليس - في أنه أحد طرفي الحرب، لا نرمي إلى "شخصنة الحرب" إن جاز التعبير. ذلك لأن الحرب قد شخصناها فعلاً - مليس وأسياس - وفق ما أوضحنا في الكتاب بالوثائق المتبادلة بينهما، وتؤكد من خلالها أن هذا الجانب مثل بالفعل سبباً في اندلاعها وتطورها فيما بعد، وذلك بالرغم من العلاقة الرفاقية التي كانت تربط بينهما قبيل وصولهما إلى سدة الحكم في العام ١٩٩١ بعد سقوط مانغستو هايلي مريام.

لم نُضيف أي فصول جديدة لهذا الكتاب، ذلك لأن حقيبة ما بعد الحرب مليئة بالأحداث الجسام، التي تراكمت وتحتاج لمبحثٍ خاص، سيما وأن مؤلف الكتاب نفسه قذفت به الأقدار إلى منطقة جغرافية بعيدة عن ذلك الموقع، بعد قضاء نحو عشر سنوات في تغطية أحداث دول القرن الأفريقي بصورة عامة، وحروبها العبيئية بصورة خاصة. مع ذلك، ظلّ مشدوداً ومتابعاً ومنحازاً إلى شعوبها الصابرة.

في خضمّ كل هذه التداعيات، يظلّ الحلم في تعافي منطقة القرن الأفريقي هو ذات الحلم الممتنع لشعوب عانت بصورة جعلتها في صدارة شعوب العالم التي رُزأت بقيادات لم تستوعب دروس التاريخ، ولم تفتن لمعطيات الحاضر، ممّا جعل المستقبل بالنسبة لها مجرد ذمية تشكّلها كيفما شاءت وانفق. وبالرغم من كل ذلك يبقى ذلك الحلم غانماً إلى أن يرث الله الأرض وما عليها.

فتحي الضو، شيكاغو

مطلع العام ٢٠١٥

## قبل ان تقرأ!

ثمة قصّة يجب أن تُروى قبل قراءة هذا الكتاب.. فهي على الأقل توضح تراجيديا السُلطة، أو إن شئت فقل كوميديا الرّأي والرّأي الآخر في عالم استباحته الديكتاتوريات، وأجهضت فيه الآمال والأحلام من أجل نرّواتيها الخاصة. أذكرُ عندما فرغتُ من الطبعة الأولى من هذا الكتاب، في عقابيل انتهاء “جوار البندقية” من الحرب العبثية، وبداية نجاح الجهود الدبلوماسية في اتفاقية الجزائر، عُدتُ إلى أسمرأ حاملاً نسخاً معدودة من الكتاب لبعض أصدقائي، بعد أن سبقني صيته، حيث حصّل عليه البعض بطرقهم الخاصة، وأطلعوا عليه، وبالطبع كنتُ سعيداً بالإنجاز الذي خصّصتُ له طاقتي الذهنية والبدنية لتوثيق حربٍ شاءت الظروف أن أشهدها وأعيشها - للمرّة الأولى في حياتي المهنية - من حُطوطها الأمامية، حيث كان مثار الموت يرفرف بأجنحته الكئيبة فوق رؤوسنا كليلٍ تهاوت كواكبه، أو كما قال بشّار بن برد!

اتصلتُ بالصديق “حامد جمد”، الذي كان يُعدُّ من أقرب الأصدقاء للدودين لي في الدولة الإريترية، وكان يومذاك يشغل منصب نائب وزير الخارجية. وفي واقع الأمر، فإن الألقاب في تلك الدولة الوليدة لا تُثير الانتباه ولا تلفت الأنظار كثيراً، وذلك إمّا لتواضع حاملها، أو لسطوة مانحها. بيّد أن “حامد” أبدى عُزوفاً غير معهود، واستقبل مكالمتي تلك بفتورٍ بائن، واستثرت غضبه عندما قلتُ له إنني أودُّ أن أزوره لأهديه كتابي.. فطلب مني ألا أفعل، وانتقد الكتاب انتقاداً لاذعاً. استغربتُ لذلك، لكن في نفس الوقت، أدركتُ سيرَ غضبه المُضرية!

كان ذلك لأنني كشفتُ النقاب عن بعض مداولات مؤتمر “تقّة” العام ١٩٩٤، الذي طوت فيه الدولة الوليدة تنظيم “الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا”، وسُمّت نفسها بـ “الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة”. والتسمية “تقّة” نسبة للمدينة التي تقع في أقصى الشمال الغربي، واكتسبت شرف أوّل مدينة حرّرت إبان حرب التحرير الأولى. وكتبتُ عن ذلك المؤتمر، كاشفاً النقاب عن مداولاته السرية، حيث تمّ ترفيع أشخاص من المجلس المركزي إلى المكتب التنفيذي، رغم أنّهم حازوا على أصوات أقلّ من آخرين في الانتخابات الداخلية. وكان “حامد جمد” أحد أولئك الثلاثة، وما يزال أحدهم، باسطاً ذراعيه بالوصيد في كنف

السُّلطة، في حين أن “خامد” وآخرين مضوا إلى غياهب السُّجون، بعد أن أكلوا من الشجرة المُحرمة!

بعد تلك المكالمة الهاتفية المذكورة، ونظراً لمعرفتي بطبيعة الدولة الإريتريّة، فقد هالني ردُّ فعل شخص يُعدُّ من أقرب الأقربين لي صداقة وحميميّة، فأضمرت شيئاً توخيتُ فيه أن يقيني شرُّ عواقب الدهر والمخن. إذ اتصلتُ بالسيد الأمين حسن، سكرتير الرئيس، وطلبتُ منه ميعاداً مع الرئيس لأهديه كتاباً صدرَ حديثاً لي، كما ذكرتُ. فرحب بذلك، وقال إنه سينظر في الأمر، وقد فعل، حيثُ اتصل بي في اليوم التالي وطلب مني الحضور لاقْتِناص سائحة تُعدُّ بخمسة دقائق، بـ شِدِّد على ذلك. فرحبتُ وذهبتُ لمكتب الرئيس، الذي لا يبغد - مشياً على الأقدام - ح والي العشر دقائق من مكنتي.

عندما أهديتُهُ الكتاب، بَحْضُور أمين حَسَن سكرتيره، أبدى الرئيس أسياح سعادته وتهلُّ وجهه بشراً، وهو يُقَلِّب صفحاته ذات اليمين وذات اليسار. ثم أفصح عن مكنون صدره أكثر بالتأكيد - من خلالي - على إعجابه بملكات السُودانيين في الكتابة والتوثيق. عندئذٍ لُدْتُ بكهف التواضع، وقلْتُ له، كأنني أواسيه في محنة أطلت من بين ثنايا حديثه: «شعوب هذه المنطقة بما فيها نحن، جميعنا مُصابون بداء الشفاهة، لكن يبدو أننا في السُودان كسرنا هذا الحاجز نسبياً، بعدما هبطت علينا محنة أكبر». قلْتُ ذلك وأنا أضمرُ القول السائد: «إياك أعني فاسمعي يا جارة!»

استطالت الدقائق الخمس التي حددها لي أمين حَسَن لما يُقارب نصف الساعة، ذلك بالرغم من إلحاحه بين الفئنة والأخرى، لكن الرئيس كان يشير إليه بأن يتركني، إلى أن قال لي في نهاية تلك المُقابلة، بعد أن أزعج لي الشكر: «هذا الكتاب يُضاف لنضالات الشعب الإريتري». واعتبرتُ ذلك قلادة شرف طوّقت عُقْيي، في حُبِّ شعبٍ عِشْتُ بين ظهرانیه رداً من الزّمن، وخَلِمْتُ معه بدولة مستقرّة ومزدهرة، وبالطبع هم وأنا لا ندري ما الذي كانت تُخَيِّته تداعيات الأحداث أم الأقدار - سيّان - وانطوى في صدر من أهديته الكتاب!

غادرتُ الرئيس، لأفاجأ بصديقي “خامد جود” يخرج من مكتبه في وزارة الخارجية التي تجاور مكتب الرئيس. وبعد السَّلَام، سألتني عن سبب وجودي في ذلك المبني؟! فقلْتُ إنني كنتُ مع الرئيس، وأهديتُهُ كتابي.. فأبدى دهشةً لم يستطع إخفائها، فقلْتُ له: «وفيم الاستغراب؟!». فقال لي: «تصفه بالديكتاتورية وتهديه كتابك؟!». فقلْتُ له هازلاً ومازحاً في آن معاً: «دعك من هذه التجزئة، ولكن أقول لك بالموثقة التي بيننا، إنني دخلتُ دار “أبو سُفيان” وقد أكثر وأفرط في تقيظ كتابي، وأي شخص له رأيٌ عكس ذلك “خليه يبيله ويشرب مويته”.. وودعته ومضيتُ في سبيلي، كما تمضي الأحداث نفسها في ذلك البلد بما لا يستطيع أي مراقب أن يكشف مكنون أسرارها.. ولو امتلك قدراتٍ خارقة!

بعد شهور قلائل، زارني صديقي "حامد" في مكثبي المتواضع، وتحدثنا كثيراً، وأصابني نفس الدهول الذي أصابه يوم التقيته في ذلك اليوم المذكور. فقال لي: «كم أنت مُصيب فيما كتبت»، وكشف لي عن أنه وبعض رفاقه بصدد فضِّ مغاليق الأسئلة التي أثرتُ بعضها عن طبيعة تلك الحرب العبيثية، وأضاف أن ذلك يجب أن يشمل مراجعة كاملة لأداء الدولة. كنتُ أرى فيه حماساً لم استنبه فيه من قبل، وعددتُ ذلك جزءاً فتوة الشباب الذي يتمتع به. لكنني خشيتُ عليه، وأفصحتُ له عن مخاوفي تلك، وقلتُ له: «يا صديقي، منذ متى وأنتم تحسمون خلافاتكم بالحوار؟! لا تظنوا أن الجبهة الشعبية التي أضافت "الديمقراطية والعدالة" لمسامها، يمكن أن تسمح بتسيير تظاهرة سلمية في شارع الحرية ("كُمشتاتو" سابقاً)، فأنتم تُبحزون في محيطٍ لا ساحل له!»!

لم أكن ما ذكرته رجماً بالغيب ولا نبوءة هلّت عليّ. إذ صحا الإريثريون ذات يومٍ وهم يتهايمون بأديهم الجم عن صحّة اعتقالات جماعية لا يعلمون عنها شيئاً. فتراوخت أعدادها في أحاديثهم، مداً وجذراً، وأسماء معتقليها خطأً وصواباً، وأسبابها إبهاماً وغموضاً. واستمرّ ذلك لفترة من الزمن، كان الهمس فيها هو سيد الموقف. إلى أن جاءت الإجابات من خلال الوسائل الخاصة، كانت بعض إرث درج الإريثريون على استلهاهم من حروب التحرير. فظهرت للعلن واستقرّت في الذاكرة الجمعية أسماء خمسة عشر كادراً قيادياً، مضى الآن على اعتقالهم ما يُناهز عقدٍ ونصف من الزمن، والمؤسي، أنه لا أحد يدري ما إن كانوا أمواتاً، في سجن يقبغون، أم أحياء عند ربهم فيرحمون!

عن لي التأمل في هذه الوقائع بتناقضاتها التي تشحذ الهمة على التفكير والتدبير، ذلك عندما عزمْتُ على إعداد الطبعة الثانية من هذا الكتاب. نسأل الله أن يفك قيد صديقي "حامد جمد" ورفاقه، ويُنعم على ذلك البلد الصابر أهله بالسلام والاستقرار.. والديمقراطية وإن طال السفر!

فتصي

شيكاغو - طلائع العام ٢٠١٥